مساهمات مدرسة فرانكفورت
في حقل العلاقات الدولية

أ.م.د. أنور محمد فرج محمود ئاريان رشيد شريف
جامعة السليمانية/ بكلية القانون والسياسة جامعة السليمانية / ماجستير في العلوم السياسية
anwarfaraj77@yahoo.co
Anwar.m.faraj@gmail.com

بحث مستل من رسالة الماجستير لـ(ئاريان رشيد شريف) وبإشراف (أ.م.د. أنور محمد فرج محمود) بعنوان (الأفكار السياسية لمدرسة فرانكفورت)، كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية، ٢٠١٤.

مساهمات مدرسة فرانكفورت في حقل العلاقات الدولية

مع بدايات القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الأولى ظهرت مدارس فكرية–سياسية حول العلاقات الدولية، وطرحت مساهمات نظرية للبحث والدراسة في هذا الحقل المعرفي، تبلورت فيما بعد على شكل (المناظرات الكبرى في حقل العلاقات الدولية).

تمثلت **(المناظرة الأولى)** في نقاش المدرستين المثالية والواقعية حول وصف وتحليل الواقع الدولي بين الحربين العالميتين وتقديم الرؤية المستقبلية لتلك العلاقات، وكانت المناظرة تركز على الطبيعة البشرية (خيرة أم شريرة). أما **(المناظرة الثانية)** فجاءت نتيجة بروز المدرسة السلوكية في مجال العلاقات الدولية، وتمخض عنها

في الحقل ما باتت تعرف بالمناظرة بين الاتجاهات التقليدية والاتجاه العلمي. أما **(المناظرة الثالثة)** فظهرت بعد تبلور مابعد السلوكية في العلاقات الدولية، والتأكيد على نسبية العلوم الاجتماعية بجانب النسبية في القيم الأخلاقية عند دراسة الواقع السياسي المعقد، وظهرت نتيجة لذلك "المناظرة بين النماذج المعرفية المختلفة لدراسة العلاقات الدولية Enter Paradigm Debates". أما **(المناظرة الرابعة)** فبدأت منذ انتهاء الحرب الباردة وطرحت أسئلة جديدة حول دور الهويات والثقافات متمثلة في القيم والأفكار والإنتماءات المختلفة بين الأمم في العلاقات الدولية، وجاءت النظرية النقدية لمدرسة فرانفكورت في هذا السياق وساهمت في هذا المجال بأفكارها وآرائها النقدية والتحررية تجاه الواقع الإنساني.

لذا تتركز **إشكالية** هذه الدراسة في طرح التساؤل حول أهم المساهمات الفكرية لمدرسة فرانكفورت في مجال العلاقات الدولية والقضايا العالمية، مثل القضايا الأمنية وتداعيات العولمة وبروز المجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية.

والهدف من الدراسة هو التعرف على إسهامات مدرسة فرانكفورت في مجال العلاقات الدولية واهتمام المفكرين المنتمين لها بأهم القضايا الدولية.

و**المنهجية المتبعة** في الدراسة تعتمد على المنطق الإستقرائي لدراسة إسهامات المدرسة في مجال العلاقات الدولية، ومن الناحية الإجرائية تتبع عرض وتحليل أدبيات بعض مفكري المدرسة من أمثال (روبرت كوكس، أندرو لينكلاتر، أولريش بيك) فيما يعرف بدراسات (Literature Review Studies).

وتنقسم **هيكلية** الدراسة إلى أربعة مطالب، المطلب الأول يتناول بدايات ظهور مدرسة فرانكفورت في مجال العلاقات الدولية، أما المطلب الثاني فيشير إلى مساهمة المدرسة في موضوع الأمن العالمي، ويدرس المطلب الثالث رؤية مدرسة فرانكفورت حول مخاطر العولمة، أما المطلب الرابع فيشرح آراء بعض مفكري المدرسة حول المواطنة العالمية.

المطلب الأول: ظهور مدرسة فرانكفورت في العلاقات الدولية:

نشأت وتطورت النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت في العلاقات الدولية من خلال مجموعة من الباحثين والمفكرين الذين باتوا يعرفون بالجيل الثالث من رواد المدرسة، ونركز هنا على كل من (روبرت كوكس) و(أندرو لينكليتر) وذلك في فرعين.

الفرع الأول: (روبرت كوكس Robert W. Cox):

على الرغم من أن مدرسة فرانكفورت ظهرت على أسس ماركسية، ولكن تمت مراجعتها من قبل (هوركهايمر وأدورنو)، واعتبر (هوركهايمر) التبعية والحاجة للتحرر كنتيجة للتحديات المادية التي تواجهها الإنسانية، وتأكيده كان على عدم المساواة المتصاعدة من العلاقات التبادلية الرأسمالية أكثر من تأكيده على طبيعة الإنتاج، وجادل بأن التغيير ينشأ عن التناقضات في المجتمع وبأن التحول نحو المجتمع المتحرر يتطلب البدائل العملية وليس (الطوباوية)، الأمر الذي يؤكد عليه (روبرت كوكس) أيضاً. وبذلك يكون هناك تشابه بين النظرية النقدية (الكوكسية) ومدرسة فرانكفورت.(١)

لذلك ترتبط اليوم النظرية النقدية للعلاقات الدولية إلى حد كبير بأعمال (روبرت كوكس)، والذي يعد من أهم المفكرين في مجال تطوير أهداف هذه النظرية في العلاقات الدولية، وتوجه النظرية النقدية أسئلة إلى النظام العالمي المسيطر عبر اتخاذها موقفاً تأملياً حول إطار عمله. وبذلك تطرح أيضاً علامات استفهام حول أصل المؤسسات السياسية والإجتماعية وشرعيتها وطريقة تغيرها بمرور الوقت،

---

(1) Anthony Leysens, The Critical Theory of Robert W. Cox: Fugilive or Curu?, Palgrave Macsmillan, New York, 2008, P. 116.

حيث يتم النظر إلى التأريخ باعتباره عملية تغيير مستمرة، من هنا يعتمد (كوكس) على النظرية النقدية في العلاقات الدولية ويؤكد العلاقة بين المعرفة والمصلحة.(١)

وجدير بالذكر أن النظرية النقدية (الكوكسية) كانت متأثرة بأطروحات (هابرماس) حول المعرفة والمصلحة، الذي يميز بين ثلاثة أنواع من المعرفة: المصالح الجوهرية، وهي الإشارة إلى معرفة متعلقة بعلاقة الإنسان مع الطبيعة. والمصالح الاستراتيجية، وهي معرفة مستهدفة إلى تنسيق الفعل الإنساني لأغراض سياسية واجتماعية معينة. والمصالح التحررية، وهي معرفة موجهة نحو التغلب على العلاقات السياسية والإجتماعية القسرية والقمعية والمستبدة. ويرى بأن المصالح التحررية لديها تأثير بشكل هام على نظرية العلاقات الدولية، وبشكل محدد في منطقه نظرية معيارية عالمية نامية. والمنظرين النقديين جعلوا القضية الجوهرية بأن لا أحد يستطيع فعل أي شيء لآخر إلا من خلال المفاهيم الأخلاقية وحتى الممارسات اللاأخلاقية تعتمد على ماقبل- المفاهيم الأخلاقية.(٢)

تؤكد النظرية النقدية على عدم وجود معرفة موضوعية، لأن كل معرفة تعكس اهتمامات ومصالح الباحث. وبذلك كل نظريات العلاقات الدولية متحيزة، وعبر (كوكس) عن ذلك في عبارة صريحة "النظرية هي دائماً لبعض الأشخاص وبعض الأغراض"، ويرى بأن المعرفة الوضعية معرفة محافظة لصالح الوضع القائم التي تقوم على أساس عدم المساواة في القوة والمصلحة، ولا تمكنها أن تقود إلى معرفة التقدم الإنساني والتحرر التي تحاول النظرية النقدية أن تقدمها.(٣)

وكان العمل المؤثر لمدرسة فرانكفورت على المسائل المعيارية، ناتجاً عن التقارب بين العلاقات الدولية من جانب والفلسفة السياسية والنقد السياسي الثقافي

(١) مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨، ص٤٤٠.

(2) Richard Develak, Anthony Burke, Jim George, An Introduction to International Relations: Australian Perspectives, Cambridge University Press, New York, 2007, P.103.

(٣) د. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص٤٥٧.

للحداثة الليبرالية من جانب آخر، نيابة عن المفهوم الأكثر جوهرية للمشاركة السياسية الديمقراطية.[١]

إن هدف النظرية النقدية كما أوضحه (كوكس) ناتج عن طبيعتها النقدية، من هذا المنطلق يبحث منظرو هذه النظرية عن فهم الظواهر أكثر من وصفها. وعليه فالنظرية النقدية تأخذ على النظريات التقليدية تركيزها المفرط على الوصف وليس الفهم، كما تنتقد النظريات التأويلية المحضة التي تنشد الفهم دون أن تطرح أسئلة حول حدوده. فالمشكلة مع الوضعية والتجريبية هي أن لها القدرة على الوصف لكن دون الفهم والشرح، كما أن المشكلة مع العلوم الإجتماعية التأويلية هي قدرتها على الفهم دونما نقد لحدود هذا الفهم. ونتيجة لهذه الحركة الجدلية نمت الحاجة إلى نظرية نقدية تغير قواعد كل من المعرفة التجريبية والتأويلية. فالنظرية النقدية عبر عملية الفهم الذاتي والتأمل الذاتي في إمكانها تقديم نقد للنظام الإجتماعي القائم والإشارة إلى قدرته الجوهرية على التغيير وإدراك القدارت الإنسانية.[٢]

وتؤكد النظرية النقدية على الأبعاد الأخلاقية في الحياة الإجتماعية، وترى أن العلاقات المستندة على القسر أو الحيلة لا يمكن أن تنجح بالمقارنة مع العلاقات التي تستمد على الفهم والحوار المتبادل والأصيل. وترى أيضاً بأن علاقات الإنسان تمتاز بالمنازعات المشحونة التي تنطلق من واقع اللامساواة وممارسة القسر والهيمنة.[٣]

إن ظهور النظرية النقدية في مجال العلاقات الدولية كان أمراً ضرورياً لنقد النظريات التقليدية والنظريات التأويلية والوضعية والتجريبية التي تركز على الوصف دون الفهم، أو يحاولون الفهم دون تقديم الشرح أو القدرة على النقد. وتركز النظرية النقدية أيضاً على الأبعاد الثقافية والأخلاقية والفلسفية للعلاقات الدولية، ولا تقف

---

(1) Richard Devetak, Anthony Burke, Jim George, Op. Cit. P. 106.

(٢) قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة لتطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر/ ٣، ٢٠١٠، موقع: (http://biblio.univ-alger.dz)، ص١٤٥-١٤٦.

(3) Richard Devetak، Anthony Burke، Jim George، Op. Cit. P. 104.

حدود عملها فقط على الوصف والفهم بل تتجاوز ذلك الحدود من خلال نقد الوضع الراهن وتقديم الافتراضات البديلة له. وتنتقد النظرية النقدية العلاقات المستندة على القسر والقوة، وبالمقابل تدعو لعلاقة مبنية على التواصل والتفاهم، وبذلك تكون ذات رؤية نقدية راديكالية تجاه العلاقات الدولية.

ويرفض أنصار النظرية النقدية بعضاً من مفاهيم الواقعية البنيوية، كالفوضى الأبدية للواقع الدولي لاعتقادهم بأن هذه الأخيرة والمصالح الوطنية ليست بقوانين طبيعية، فالدول والفوضى هي بناءات تاريخية ناتجة عن القوى الإجتماعية العالمية والداخلية. وتستمد النظرية النقدية فكرتها هذه من الماركسية، التي تنظر إلى الوعي السياسي والثقافي والإجتماعي على أنه نتيجة حتمية للواقع الإجتماعي وليس نتيجة لقوانين طبيعية ثابتة، ووفقاً لرأيها هذا أن الفوضى الدولية حالة ناتجة عن الواقع الدولي وأن تغيير هذا الواقع أمر ممكن، ويمكن أن ينتج عن ذلك انتهاء الفوضى والوصول إلى الاستقرار والأمن.

الفرع الثاني: (أندريو لينكلاتر Andrew Lanklater):

يعد (أندريو لينكلاتر) من المنظرين النقديين في مجال العلاقات الدولية، وهو ليس من مناصري نظام الدول ذات السيادة بسبب الطابع الإستثنائي الذي يتمتع به، وهو يفضل مجتمعاً إنسانياً، ويريد بناء أنماط جديدة من العلاقات السياسية الدولية بإمكانها أن تضم الناس جميعاً على قاعدة المساواة. وهدف النظرية النقدية بالنسبة له يكمن في تسهيل توسع الجماعة الأخلاقية والسياسية لتطال الشؤون الدولية. وتوفر النظرية النقدية، من خلال التشدد على التواصل العقلاني، طريقة لدعم نزعة كونية متسامحة وتضمينه من دون أن ننكر التنوع والإختلاف الثقافيين أو نقضي عليهما.

وتمتلك النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت وفقاً لـ(لينكلاتر) كحقل للنظرية الإجتماعية وكمدخل للعلاقات الدولية أربعة إنجازات أساسية، يمكن تلخيصها في الآتي:[١]

١. تأخذ النظرية النقدية المسألة مع الوضعية من خلال الجدال بأن المعرفة لا تنبع من تزاوج حيادية الذات مع الواقع الموضوعي، بل تعكس المصالح والأغراض الاجتماعية المسبقة. وفي العلاقات الدولية تكمن أهمية هذه المسألة في نقد الواقعية الجديدة وانتعاش واسترداد مشروع التنوير وتجديد مشروع التحرر لتفادي الوقوع في المأزق المشابه الذي وقعت فيه المثالية.
٢. وقفت النظرية النقدية معارضاً لإدعاءات التجريبية حول العالم الاجتماعي التي تقول بأن الهياكل الموجودة ثابتة وغير قابلة للتغيير. والهدف من هذا الإدعاء هو المحافظة على واقع اللامساواة في توزيع القوة والثروة. وفي المقابل تبحث النظرية النقدية عن إمكانية استكشاف أشكال جديدة للمجتمع يستطيع الأفراد والجماعات في ظلها تحقيق مستويات عالية من الحرية.
٣. تتعلم النظرية النقدية من ضعف التأمل في الماركسية وتتغلب عليه، فمشروع إعادة بناء المادية التاريخية ارتبط مع كتابات "هابرماس". وقد وسعت النظرية النقدية من مساحة التحليل الماركسي التقليدي من خلال اعتبار أن جذور الحرمان والإقصاء أوسع من الطبقة. ويشدد التحليل المعاصر على كيفية تعلم الإنسان احتواء البعض وإقصاء الآخرين داخل وخارج مجتمعاته، وكيف تستطيع الإنسانية أن تطور قدراتها في خطاب مفتوح وعالمي للتحرر من الإقصاء والحرمان.
٤. تحاكم النظرية النقدية الترتيبات الاجتماعية بواسطة قدراتها لاحتضان حوار مفتوح مع الآخرين وتصور أشكال جديدة للمجتمعات السياسية التي تنتهي بعدم تبرير الإقصاء والحرمان. من هنا رفضت النظرية النقدية حجج الواقعية والواقعية

---

(1) Andrew Linklater, The achievement of critical theory, Op. Cit., P. 279-80.

الجديدة حول وجوب تفاعل المجتمعات بواسطة القوة العسكرية، وفي المقابل طرحت النظرية النقدية تصوراً حول استخدام خطاب غير قسري لتحديد المنافع الأخلاقية للحدود القومية وتجريب إمكانية قيام أشكال للحياة السياسية ما بعد شكل الدولة ذات السيادة.

وعلى الرغم من ذلك تؤكد النظرية النقدية على الحاجات والأغراض الإنسانية وتحطم تمايزات بين الذات والموضوع، وتبحث أيضاً عن دليل التغيير على إفتراض بأن الهياكل الحاضرة غير محتملة لكي يعاد إنتاجها بشكل غير محدد.[١]

وبالاظافة إلى ما جاء سابقاً عن النظرية النقدية، هناك أيضاً نقطتان مهمتان في هذا المجال، الأولى تتعلق بأن النظرية النقدية تملك مشروعاً تحررياً، وهذا يفتح المجال أمام النظرية النقدية لتقدم إنجازات أخرى وتحافظ على إيمانها بمشروع التنوير وتدافع عن القيم العالمية والكونية في مثالها المبني على حوار مفتوح ليس فقط بين المواطنين، وإنما بين كل أصناف الجنس البشري. والثانية تتعلق بالأولى في أن هذه الرؤية للنظرية النقدية تصنف مقداراً جيداً من أجندة نظريات المجتمع الدولي والبنائية والليبرالية من غير أن تقبل بالضرورة بمنهجية أي منها.[٢]

نجد من خلال ما سبق، بأن النظرية النقدية طرحت رؤية جديدة للعلاقات الدولية تجاوزت الحدود الموجودة التي وضعتها النظريات الأخرى للعلاقات الدولية. وتؤكد النظرية النقدية على إنحيازية الذات في بناء المعرفة، وترى بأن الواقع الإجتماعي متأثر بالوعي الذاتي الإجتماعي، أي أن الذات تؤثر على البناء الإجتماعي الموضوعي. وتعارض أيضاً الإدعات التجريبية حول الهياكل الإجتماعية بأنها ثابتة، وترى أن تلك الإدعاءات ستدعم اللامساواة في الثروة والقوة وتساعد على بقاءها في حالها، في حين أن ذلك يمكن أن تتغير. وتؤكد النظرية النقدية بعد ذلك على العلاقات المبنية على الحوار والتواصل المستمر بين كل الجماعات والقوى الموجودة داخل المجتمع الدولي، وترفض العلاقات المبنية على القوة والتهديد.

---

(1) Ibid, P.281.

(٢) د. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص٤٥٦.

إن النظرية النقدية مساهمة تبحث في كيفية تقديم اتجاه جديد للعلاقات الدولية من خلال جهود إعادة بناء المادية التاريخية في مرحلة مابعد الوضعية، وهنا يجب التمييز بين النظرية النقدية المستلهمة بالماركسية من جهة والنظرية النقدية مابعد الحداثية التي تعرض الشك الكبير نحو المشروع التحرري المرتبطة بالماركسية من جهة أخرى.[١]

ويمكن القول بأن النظرية النقدية ذات رؤية تحررية وتؤكد على تأثير المصالح التحررية في مجال العلاقات الدولية، وتدعو إلى إنقاذ العلاقات الدولية من العلاقات القسرية المستبدة المبنية على إستخدام القوة والهيمنة. وتؤكد بالمقابل على العلاقات المستمدة من المفاهيم الأخلاقية والحوار والقانون والنظام.

المطلب الثاني: مدرسة فرانكفورت والأمن العالمي:

إن المفاهيم المتعلقة بالأمن كانت واضحة من ناحية العملية إلى حد ما، ولكنها لم تكن قد تطورت لتصبح مادة للتنظير والتحليل وللدراسة المتخصصة إلاّ بعد تطور الدراسة النظرية للعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت الدراسات الأمنية كفرع دراسي ضمن دراسة العلاقات الدولية.[٢]

وبعد ذلك احتل موضوع الأمن أهمية كبرى في الدراسات الدولية بإعتباره يشكل محور بحث أساسي في كتابات واهتمامات دارسي العلاقات الدولية، وعدم وجود إجماع على مفهوم ثابت للأمن هو انعكاس مباشر للقطيعة المعرفية التي تصل إلى حد الصراع الوجودي بين النظريات والمدارس الكبرى في العلاقات الدولية وحتى بين المقاربات الأمنية الموجودة.[٣]

---

(1) Andrew Lanklater, The achievement of critical theory, Op. Cit., P.279.

(٢) فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، ٢٠١٠، ص ١٧.

(٣) خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد (١١) سبتمبر، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، ص ١٨.

من هنا كان للنظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت مساهمة كبيرة في الدراسات الأمنية كحقل متعلق بالعلاقات الدولية، وقدّم منظري هذه النظرية مساهمات وأطروحات كثيرة في هذا المجال، خاصة من خلال الأطروحات التي قدمها (كين بوث) كمنظر نقدي متخصص في المجال الأمني.

تصور النظرية الواقعية الواقع الدولي على أنه في حالة الفوضى المستمرة، وتستند في رؤيتها هذه إلى أفكار كل من (ماكيافيللي وهوبز) حول الطبيعة الإنسانية التي تتسم بالأنانية والصراع من أجل القوة، فهذه الصورة حول الفرد تنطبق على العلاقات بين الدول، وأن غياب سلطة فوقية في المجال الدولي يجعله فوضوياً، وتتصارع فيه الدول من أجل القوة والمصلحة، وأن دور الدولة في هذه الوضعية يتمثل في حماية نفسها من الدول الأخرى.[١]

وعندما تحاول الدول أن تحافظ على بقائها كما تزعم الواقعية، عليها أن تبني جيوشاً كبيرة وعليها أن تكون حذرة في ما يتعلق بدفاعها، ولا تثق أبداً بالدول الأخرى، وتتصرف باستمرار بحسب ماتمليه عليها مصلحتها القومية، وتؤمن الواقعية بأن التهديدات الأمنية التي تطال دولة ما تصدر عن دول أخرى عادة، وتنشأ ما تسمى بحالة (المعضلة الأمنية Security Dilemma).[٢]

أما النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية فتمتلك تصوراً أمنياً مخالفاً للواقعية، فبدلاً من الأمن القومي والتحالفات كما تصورها الواقعية، يتمثل التصور الليبرالي في الأمن الجماعي، أي "تشكيل تحالف" موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر. ويرجع أسس هذا التصور إلى الفيلسوف الألماني (إيمانوئيل كانت)، عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة

---

(١) تاكايوكي ياماموار، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: عادل زقاغ، متاح على موقع (عادل زقاغ) وعلى الرابط الالكتروني: http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

(٢) مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص٧٩.

أخرى. وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة.[١]

وتدعو الليبرالية إلى تحقيق الأمن العالمي من خلال مجموعة من الأفكار والآليات على الصعيدين الداخلي والدولي، فمثلاً تؤكد إلى بناء الأمن من خلال تحويل النظم السياسية للدول إلى نظم ديمقراطية وهو ما يعرف بنظرية السلام الديمقراطي، وتدعو أيضاً إلى المحافظة على الأمن بواسطة التجارة بين الدول التي تحتاج إلى الاستقرار والأمن لتستمر وتنمو، وعلى الصعيد العالمي تدعو إلى تطبيق نظام الأمن الجماعي بدلاً من توازن القوى، والإحتكام إلى القوانين والمحاكم الدولية.

واستمرت هذه النقاشات إلى انتهاء الحرب الباردة، حين بدأت المناقشات السياسية في إطار المواقع الأكاديمية عموماً، وضمن العلاقات الدولية بشكل خاص، حول كيفية إعادة صياغة الأمن لكي يتكيف مع الظروف الجديدة، وأن المشاكل الأمنية الجديدة لا يمكن إحاطها فقط من خلال التنافس على الهيمنة السياسية. وعادة تحت تعاليم "الأمن المشترك" أو "الأمن التعاوني"، فهناك مواضيع كثيرة مثل: الدفاع غير العنفي، والأمن الإقتصادي، والأمن البيئي، وعدم الأمان الإجتماعي الحضاري، وتهديدات المخدرات، وحتى حقوق الإنسان واستقلالية المجتمع المدني أضيفت في محاولة لإعادة صياغة السياسات الأمنية وإضافة عدة مواضيع جديدة إلى جدول أعمال السياسة العالمية.[٢]

فطرحت النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من خلال (كين بوث Ken Booth) رؤية مخالفة إلى حد ما للنظريات الأخرى، ترى بأن الأمن يجب أن يكون شمولياً ولا يتركز بشكل العام على الدولة، أو النزاع العسكري كما تزعم الواقعية، يجادل (كين بوث) بأن الأمن يجب أن يتمحور حول إنعتاق الأفراد والجماعات من تلك القيود الإنسانية والطبيعية التي تمنعهم من تنفيذ ما الذي يريدون أن ينجزوها

---

(١) تاكايوكي ياماموررا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، مصدر سابق.

(2) Keith Krause and Michael C. Williams, Critical Security Studies, USL press and Taylor and Francis e-Library, 2002, P.4.

بشكل حر.[١] ولا يمكن احتواء الوحدات الصغيرة في المجتمع الإنساني العالمي إلاّ من خلال احتواء كل الوحدات والجوانب الأخرى الكونية.[٢]

وتدعى النظرية النقدية بأنها تمتلك الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي. فمثلاً يقول (كين بوث): "إن طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو إنني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الاستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك إلتزاماً بالتحرر "الإنعتاق" (مقابل ترك موازين القوة كما هي)".[٣]

ويدعو (كين بوث) إلى التحول من دراسة السياسة الاستراتيجية التي كانت الأساس في العلاقات الدولية في زمن الحرب الباردة إلى الدراسات الأمنية، ويرى بأن ذلك لا يعني أن الحرب وأشكال أخرى من العنف الجماعي ليست مهمة، بل يعنى ذلك الدعوة إلى التساؤل حول الحرب الباردة حيث كان الأمن فيها مرادفاً للدولة، والبعد العسكري، والحفاظ على الوضع الراهن. وبدلاً من ذلك يقترح إضافة الأمان من عنف الجماعة الداخلية كجزء من المفهوم الواسع للأمن الذي يضمن الأمان من التهديدات السياسية القمعية، والظلم الإقتصادي، وعلى هذه الدراسات الجديدة أن تكون موسعة ومعمقة من أجل كشف الأفكار والهياكل التي من خلالها يمكن اشتقاق المفاهيم الخاصة بالأمن.[٤]

وبذلك يجعل (كين بوث) التحرر مبدأ أساسياً للأمن في النظرية النقدية وهذا ما يؤكد عليه مفكري مدرسة فرانكفورت باستمرار، ويزعم بأنه لا يمكن دراسة الأمن فقط من خلال الدولة أو النزاع العسكري، وبهذا تختلف النظرية النقدية مع النظرية

---

(1) Richard Devetak, Anthony Burke and Jim George, Op.cit, P.146.
(2) Ibid. P.152.
(٣) نقلا عن: تاكايوكي ياماموراا، مصدر سابق.
(4) Stive Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, International Theory: Positivism and beyond, Cambridge University press, New York, 1996, P.334-335.

الواقعية، ولكن هذا لا يعني اختلافاً تاماً بين النظرية النقدية مع النظريات الأخرى، بل تتفق معهم حول بعض القضايا، على سبيل المثال تتفق مع الواقعية الجديدة، التي ترى بأن شعور الدول بوجود التهديدات الأمنية، ناتج عن الإنطباع الغالب لديها وهو سوء النية أو الإدراك السيء تجاه الدول الأخرى خاصة فيما يتعلق بتهديد البقاء كهدف أساسي للدول، وتخلق ما يسمى بـ(المعضلة الأمنية)، ولذلك تحتكم مباشرة لمبدأ (مساعدة الذات) كأداة وآلية لتحقيق هذا الهدف.(١)

ويرى النقديون أن التفسير الواقعي الجديد يتجاهل التفاهم الضمني الذي ينشأ بين تفاعل وحدات النظام الدولي والذي هو نتيجة إما للمعرفة المشتركة أو للتجارب الماضية أو للإدراك العقلاني لقدرات كل طرف، لذلك فالتوجه الأمني للدول ليس ثابتاً ولا مطلقاً، فهو يتغير بحسب طبيعة كل دولة. فالدولة (أ) التي تدرك من خلال تجارب سابقة بأن الدولة (ب) هي دولة مسالمة ولم تدخل في نزاع مسبق لا يعقل لها أن تفسر سياساتها على أنها تهديد أمني لها، بذات المسار الذي تقدمه المعضلة الأمنية. وهنا تبرز قيمة الأبعاد الأخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي، لأن الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة تلعب كلها دوراً مهماً في توجيه سلوكيات الدول في النظام الدولي.(٢)

وتسعى الرؤية النقدية من أجل تطوير إدعاءات بديلة للأمن، وتعطي مفهوماً له، ولا ترفض أيضاً الميل لإعادة التفكير في الأمن بطرق أحسن، طرق تدعم الكرامة الإنسانية، وتهتم خاصة بكيفية عمل التصورات الموجودة للأمن والتهديد على تقسيم العالم بين (نحن) و(هم) من أجل بناء الهوية، في معارضة مع الأخرين. وتأخذ ذلك بعين الإعتبار عندما يشكل طالبي حق اللجوء والمهاجرين تهديداً للأمن القومي والسيادة أو طرق الحياة.(٣)

(١) خالد معمري جندلي، مصدر سابق، ص١٠٦.
(٢) المصدر نفسه، ص١٠٧.
(3) Richard Devetak, Anthony Burke and Jim George, Op.cit, P.152.

وفي هذه النقطة التي تركزت عليها النظرية النقدية لدراسة الأمن، أي جعل اختلاف الهويات كعامل أساسي وكتهديد للمجتمع المعاصر بشكل عام والعلاقات الدولية على وجه الخصوص، إستطاعت أن تتجاوز رؤية الواقعية في العلاقات الدولية التي كانت مبنية على العلاقات من أجل القوة والمصلحة. بالإضافة إلى تركيز النظرية النقدية أيضاً على تغيير العلاقات الدولية بشكل تنسجم مع الكرامة الإنسانية.

يتضح من خلال كل ذلك، بأن النظرية النقدية لدراسات الأمنية قدمت رؤية مخالفة للنظريات الأخرى كالواقعية والليبرالية، في حين تركزت الواقعية على الواقع الدولي كحالة فوضى مستمرة، ترى الليبرالية بوجود السبل بغية الخروج من تلك المأزق الأمني، أما النظرية النقدية تنظر إلى الواقع الدولي والموضوع الأمن من وجهة النظر مختلفة، وترى بأن موضوع الأمن ليس متعلقة فقط باالدولة القومية، بل تعتمد أيضاً على الأوضاع الداخلية داخل دولة معينة، ولا تقتصر الأمن بالأمن العسكري أو معضلة أستخدام القوة العسكرية فقط، بل تتركز على المواضيع الأخرى التي تؤثر على الأمن الدولي كالأمن البيئي والموضيع الهوية والواضيع الفقر والتخلف. وبالرجوع إلى التقاليد الأولية لمدرسة فرانكفورت تهتم منظري النظرية الأمن على موضوع التحرر والأنعتاق التي تعمل دوراً بارزاً في دراسات الأمنية.

المطلب الثالث: رؤية مدرسة فرانكفورت للعولمة ومجتمع المخاطر العالمي:

إن التغيرات والأحداث التي شهدها العالم في نهايات القرن العشرين، والتقدم الصناعي والتكنولوجي والتطورات الكبيرة في مجال النقل والإتصالات، وما يرافقه من تطور هائل في مجالات الصناعة والطاقة واستعمالاتها الكثيرة، أدت إلى دفع المفكرين والعلماء للقيام بتحليل هذه التطورات والمستجدات من وجهات نظر مختلفة. وساهم مفكري النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من جانبهم في تحليل هذه التطورات

الهائلة وتأثيراتها المختلفة. فعلى سبيل المثال طرح (أولريش بيك) كممثل للجيل الثالث للمدرسة أفكاره وآرائه حول العولمة والمخاطر العالمية الجديدة التي تهدد البشرية كنتيجة ورد فعل لهذه الأحداث والتطورات.

الفرع الأول: رؤية (أولريش بيك) لظاهرة العولمة:

هناك جدل كبير بين منظري العلوم الإجتماعية بشكل عام حول ظاهرة العولمة، فيرى البعض بأنها تستخدم كغطاء لمنح الشرعية للأفكار التي تشوه الواقع من أجل خدمة معينة. ويعرفها بأنها نظام خطابي (إستطرادي) أو نوع من الآلة التي تلتهم كل شيء في طريقها. ويرى البعض بأنها تمثل المرحلة الأخيرة في تراكم طويل للتطور التكنولوجي، والتي أعطى للبشر القدرة على إدارة شؤونه في جميع أنحاء العالم، دون الإشارة إلى الجنسية أو السلطة الحكومية أو البيئة المادية.[١]

هناك من يرجع إستخدام مصطلح العولمة إلى عقد السبعينات من القرن العشرين، عندما أصدر (مارشال لوهان) كتابه (حرب في القرية الكونية) ثم تبعه كتاب (برجنسكي)، مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) (أمريكا والعصر الألكتروني) حيث أوضح الكتابان الإتجاه الذي بدأ يفرض نفسه آنذاك على صعيد العلاقات الدولية بالإعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم.[٢]

وقبل بيان موقف النظرية النقدية وآراء (أولريش بيك) كممثل لها حول العولمة، يجب الإشارة إلى أنه هناك ثلاثة إتجاهات فكرية حول العولمة، ويتخذ كل منها موقفاً مغايراً وهم: العولميون، والتقليديون، والتحوليون، ويمكن أن نلخص آرائهم كالآتي:

١. العولميون: يرون بأن العولمة ظاهرة عالمية إجتماعية معاصرة لا مفر منها. وأصبحت الإقتصادات الوطنية، والسياسة، والثقافة بشكل متزايد جزءاً من

---

(1) Chamsy el-Qjeili and Patrick Hayden, Critical Theory of Globalization, Palgrave Macmillan, New York, 2006, P. 12.

(٢) د. محمد عبدالقادر حاتم، العولمة: مالها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٥.

الشبكات العالمية. وعلى الدول والمجتمعات جميعاً أن تسارع إلى إحتلال موقعها في ركب العولمة، وأي تأخير ستنعكس سلباً على إقتصادياتها ومكانتها السياسية الدولية وانتفاعها من التكنولوجيا المتقدمة.(١)

٢. التقليديون: وهم المشككون تجاه العولمة، وينظر إليها على أنها أسطورة. والإقتصاد العالمي الراهن في نظرهم لم يبلغ درجة كافية من الإندماج والتكامل ليكون إقتصاداً عالمياً حقيقياً، ويرفضون بالتالي وجهة نظر العولميون بأن العولمة تقوض دور الحكومات الوطنية بصورة أساسية، بل يرون بأن الحكومات مازالت وستبقى اللاعب الرئيسي لأنها تتولى تنظيم النشاط الإقتصادي وتنسيقه.(٢)

٣. التحوليون: يتبنى التحوليون موقفاً وسطاً بين العولميون والتقليديون. ويرون أن العولمة تمثل القوة الرئيسية الكامنة وراء طيف واسع من التغييرات التي تقوم بتشكيل المجتمعات الحديثة، والنظام العالمي يمر بمرحلة من التحول، فكثير من الأنماط القديمة ظلت على حالها مثل الحكومات التي مازالت تحتفظ بدرجة عالية من القوة والسلطة، ولكن في نفس الوقت نجد أن الإعتماد العالمي المتبادل قد قطع أشواطاً بعيدة، ولا تقتصر التحولات على الجوانب الإقتصادية بل تتعداها إلى مجالات الحياة السياسية والثقافية والشخصية.(٣)

من هنا تركز النظرية النقدية على بعد الإقتصادي لظاهرة العولمة وانكاساتها على الجوانب الأخرى، وترى بأنها تمثل سيطرة الرأسمالية وإقتصاد السوق. ويربط (ستيفن غل، Stephen Gill) العولمة بمفهوم حضارة السوق، ويرى بأن حضارة السوق، هي حركة متناقضة أو هي مجموعة من الممارسات التحويلية. وينطوي هذا المفهوم من جهة على فهم الأشكال الثقافية والآيديولوجية والأسطورية على نطاق

---

(1) Chamsy el-Qjeili and Patrick Hayden, Op. Cit. P.15.

(٢) أنتوني غيدنز، مصدر سابق، ص١٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص١٣٣.

واسع باعتبارها آيديولوجية أو أسطورة تطور رأس المال. ومن جهة أخرى، ينطوي على أنماط اللاتكامل الإجتماعي وأنماط الهرمية والإستبعاد للعلاقات الإجتماعية.[١]

ويثير (أولريش بيك) التساؤل حول ربط العولمة بالعمل السياسي، ويجادل في جواب ذلك قائلاً: "لأن إخراج العولمة يسمح للشركات التجارية واتحاداتها بإطلاق سراح فاعلية الرأسمالية المنظمة تنظيماً ديموقراطياً.... فالشركات التجارية، وخصوصاً الكونية منها، ليس لها دور رئيسي في تشكيل الإقتصاد فقط، وإنما في تشكيل المجتمع بأكمله حتى ولو اقتصر الأمر فقط على تمكنها من تجريد المجتمع من موارده المادية (رأس المال، والضرائب، وأماكن العمل)".[٢]

ويؤكد (أولريش بيك) كثيراً، وفي كل كتبه، على الربط بين الشركات التجارية العالمية وعملية العولمة، وذلك من خلال السيطرة التي بسطها هذه الشركات على التجارة العالمية، وينظر إلى العولمة من جانبها الإقتصادي وتأثيرها على المجال السياسي، عبر الدور الذي تلعبه تلك الشركات في مجال السياسة الدولية وعملية التجارة الدولية التي تؤثر بشكل كبير على الحياة السياسية الدولية.

وعلى الرغم من السيطرة التي بسطها الجانب الإقتصادي للعولمة على العمل السياسي في النطاق الدولي، وهيمنة الشركات التجارية الكبرى على العالم، يؤكد (أولريش بيك) على أبعاد أخرى للعولمة، كالعولمة (البيئية، الثقافية، السياسية، والإجتماعية). والتي تشكل أبعاد العولمة الرئيسية بجانب العولمة الإقتصادية. ولكن يؤكد بشكل رئيسي على العولمة الإقتصادية، ويعقب قائلاً: "هذا لا يعني طبعاً إنكار أو التقليل من قيمة المعنى المركزي للعولمة الإقتصادية".[٣]

ينظر (أولريش بيك) إلى المجتمع العالمي اليوم على إنه مجتمع معولم بفعل إتساع العلاقات المحلية المتبادلة والتطور التقني، في جميع المجالات السياسية

---

(1) Stephen Gill, Globalization, Market Civilization and Disciplinary Neoliberalism, In: Steven C. Roach (Editor), Critical Theory and International Relations, Routledge, New York, 2008, P. 293.

(٢) أولريش بيك، ماهي العولمة، مصدر سابق، ص١٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٠.

والثقافية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها، والتي تشكل مجتمعاً عالمياً غير مندمج ومختلف الأبعاد، ولا يمكن النظر إليه بأنه مجتمع وطني كبير. وعليه يقول: "فالمجتمع العالمي على هذا الأساس ليس مجتمعاً وطنياً كبيراً، ينطوي على جميع المجتمعات الوطنية ويلغي وجودها، وإنما هو أفق عالمي تميزه الكثرة وعدم الإندماج، ينفتح عندما يتم تكوينه عن طريق الاتصال والعمل ويحافظ عليه".[١]

من خلال كل ذلك يمكن القول، بأن العولمة في نظر (أولريش بيك) تعني توسيع وتمديد العلاقات المحلية لتكون ذات أبعاد كونية وعالمية، وعلى الرغم من التأثير الكبير الذي تشكله العولمة الإقتصادية على البنية العالمية الجديدة، ولكن هناك أبعاد أخرى للعولمة التي لا تقل تأثيرها عن العوامل الإقتصادية، ويؤكد في هذا المجال على العولمة البيئية والثقافية والسياسية والإجتماعية. ولا تعني العولمة الوحدة العالمية التي تشمل جميع المجتمعات الوطنية، بل تتسم المجتمع المعولم بعدم الإندماج وضعف التكامل.

الفرع الثاني: (أولريش بيك) ومجتمع المخاطر العالمي:

في كتابه (مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود) يؤكد (بيك) على المخاطر كسمة رئيسية للمجتمع الحديث نتيجة للتقدم التقني، ويرى أن هذه المخاطر لا تبقى على النطاق الداخلي فقط، بل تتجاوز هذا النطاق لتكون ذات أبعاد عالمية وكونية وذلك نتيجة للعولمة وأبعادها المختلفة، يقول (بيك): "نحن سنصبح أعضاء في "جماعة أخطار عالمية" فالأخطار لم تعد شؤوناً داخلية لدولة ما، كما أن أية دولة لا يمكنها أن تحارب الأخطار وحدها تماماً".[٢]

ينظر (بيك) إلى المجتمع المعاصر على إنه مجتمع مخاطر عالمي، وأن التقدم التقني والعلمي الذي تشهدها الإنسانية اليوم، يؤدي إلى خلق كوارث واخطار كبيرة التي تهدد الأنسانية وبفعل العولمة تؤثر هذه الاخطار والكوارث على كافة

(١) المصدر نفسه، ص٣٤.
(٢) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، مصدر سابق، ص٣٠.

انحاء العالم، وكل بقاع الأرض، وبذلك يمكن القول بأنه يحمل نظرة تشاؤمية تجاه العولمة والأخطار الجديدة العالمية.

يصف المجتمع المعاصر بالشمولية، حيث كل حدث في أي مكان من العالم سيؤثر على أماكن أخرى بأسرع وقت، "الشمولية تدل على حقيقة أنه، من الآن فصاعداً، لا شيء مما يحدث في كوكبنا يعد حدثاً محدداً مكانياً، بل إن كل المخترعات والإنتصارات والكوارث تخص العالم بأسره وأن علينا نحن أن نعيد توجيه حياتنا وأعمالنا، منظماتنا ومؤسساتنا على امتداد محلي- عالمي وتنظيمها من جديد".(١)

ينبه (بيك) أيضاً من مخاطر الإرهاب، التي أصبحت خطراً عالمياً، وتجاوزت الحدود الوطنية، ويمكن تصنيفه كبعد من أبعاد العولمة أو ما تسمى بعولمة الإرهاب، يقول (بيك): "بعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من ايلول (٢٠٠١) اكتسبت المجموعات الإرهابية وضعية الفاعلين العالميين الجدد في منافسة الدول والإقتصاد والمجتمع المدني، لقد صارت الشبكات الارهابية بمثابة (المنظمات غير الحكومية للعنف)، تعمل هذه الشبكات بطريقة لا مركزية، لا ارتباط لها ببقعة جغرافية، أي إنها شبكات فاعلة على مستوى محلي وعلى مستوى عابر للأوطان".(٢)

ويرى بأن عولمة خطر الإرهاب في البداية ظهرت بوصفها عولمة توقع هجمات إرهابية ممكنة في أي مكان في العالم وفي أي وقت، ذلك التوقع الذي يحمل تداعيات خطرة على القانون والجيش والحرية وحياة الناس اليومية واستقرار النظام السياسي في كل مكان في العالم، وذلك لأنها تجتث كل ضمانات الأمن التي تعهدت بها المؤسسات الأساسية للدولة القومية.(٣)

وبذلك يرى (أولريش بيك) أن الهجمات الإرهابية في عصر العولمة، أصبحت خطراً كبيراً وتهديداً مباشراً على حياة الإنسان في العالم، ولا يمكن للإنسان

---

(١) أولريش بيك، ما هي العولمة، مصدر سابق، ص٣٣.
(٢) أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في العصر العولمة، مصدر سابق، ص٥٤.
(٣) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، مصدر سابق، ص٨٤.

أن يتجنبها أو يستبعدها، ومن المستحيل أن يتنبأ بها. وبهذا أصبحت ظاهرة الإرهاب من المخاطر العالمية الجديدة التي جعلتها العولمة الظاهرة الأكثر خطراً والأكثر تهديداً، والتي تتجاوز كل الحدود والنطاقات القومية حتى أصبحت ظاهرة عالمية.

ولكن على الرغم من المخاطر الطبيعية والخطر الذي يشكله الارهاب، ينبه (بيك) من المخاطر الأخرى التي تهدد الإنسانية ولها طابع عالمي. فمن خلال ذلك يتحدث (بيك) عن تغير المناخ والأخطار الإيكولوجية. يجادل (بيك) بأن: "تغيير المناخ سوف يسبب التصحر بصفة خاصة في الأماكن الفقيرة من العالم التي تتداخل فيها مشاكل النمو السكاني الكبير والفقر وتلوث المياه والهواء وعدم المساواة بين الطبقات والأجناس ومرض الإيدز وحكومات مستبدة فاسدة".[١]

ويشير (بيك) إلى المخاطر الأيكولوجية التي تهدد مصير الكرة الأرضية، وذلك من خلال إرتفاع درجة حراراة الأرض، فإذا ارتفعت درجة واحدة مئوية بالمقارنة بدرجة حرارة الأرض قبل عصر الصناعة، فسوف تذوب كتل ثلجية صغيرة، مما سيعرض التزود بالمياه لخمسين مليون شخص للخطر، وسيموت سنوياً (مليون وثلاثمائة ألف) إنسان بسبب الملاريا والإسهال، وستنقرض عشرة أنواع من الحيوانات. أما إذا ارتفعت هذه الحرارة درجتين مئويتين فيمكن أن نضع في الحسبان وفاة (ستة ملايين) شخص في أفريقا وحدها بسبب الملاريا وسيرتفع منسوب سطح البحر حوالي ثمانية أمتار. وهكذا مع ارتفاع درجة حرارة الأرض تصبح مخاطر وتهديدات إنهيار الأرض والإنسانية أكثر وأشد. والتي ارتفعت بالفعل عام (٢٠٠٠) بنحو (٨،٠) درجة. وينبه بأن بعض الدراسات تخمن أن درجة الحرارة سوف ترتفع من (٥ إلى ٦) درجات إذا زادت الإنبعاثات الحرارة من خلال إنبعاث غارات ثاني أوكسيد الكربون من التربة.[٢]

يؤكد (أولريش بيك) في جميع كتاباته ومؤمفاته على عديد من المخاطر والمخاوف الأخرى التي تهدد الحياة على الأرض، ويرى أن هذه المخاطر والمخاوف

---

[١] المصدر نفسه، ص١١٦.
[٢] المصدر نفسه، ص١٦٦.

ذات بعد عالمي نتيجة للتطورات التكنولوجية والعلمية المعاصرة، الوباء والتغييرات الطبيعية والكوارث البيئية هي أمثلة لهذه المخاطر.

يتضح من خلال كل ذلك، بأن (أولريش بيك) كممثل للجيل الثالث لمدرسة فرانفكروت له نظرة تشاؤمية تجاه العولمة، ويتخذ موقفاً معارضاً تجاه المجتمع المعاصر، التي يطلق عليه (مجتمع مخاطر). ويؤكد على أن المشاكل والكوارث والمخاطر في هذا العصر تتجاوز حدود المحلية وأصبح ذات بعد عالمي وكوني، وذلك نتيجة للتقدم التقني الذي شهدته الإنسانية في عصر العولمة.

المطلب الرابع: رؤية مدرسة فرانكفورت للمواطنة العالمية والمجتمع المدني العالمي:

من الناحية اللفظية يتكون مصطلح (الكوسموبوليتية) من لفظين إغريقيين، هما (كوسمو، Cosmu) ويعني الكوني، و(بوليتيس، Polites) الذي يعني المدينة، ويعني كلاهما المدينة الكونية. ويربط المصطلح في المستوى اللغوي بين تصورات متناقضة فيما بينها، مثل (المحلي والعالمي)، (الخصوصي والكوني). بينما يشير في معناه السياسي إلى إمكانية القيام بممارسات سياسية تتجاوز إرتباط المواطنة بالإطار الوطني، وهو لذلك يرتبط بمفهوم المواطنة العالمية.[1]

ومن الناحية الفكرية تحتل المواطنة العالمية مكانة بارزة في النظرية السياسية العالمية المعاصرة وفي لغة الحركات الإجتماعية، وهي نادراً ترتبط بالدعوة إلى الحكومة العالمية. والدعوة للمواطنة العالمية تهدف إلى التركيز على مفهوم العالمية باعتبارها أداة قيمة لتشجيع المواطنين الذين يركزون على المحلية (الوطنية) إلى مراعات أكبر لمصالح العالم ككل. وإنهم يدعون إلى المواطنة العالمية لأن الدول القومية ذات السيادة تفترض أن مصالح المواطنين يجب أن تأتي أولاً، بينما التركيز على المواطنة العالمية هي أداة لمعالجة الظلم الإقتصادي الدولي المتزايد من

---

[1] عبدالعزيز ركح، مابعد الدولة- الأمة عند يورغن هابرماس، منشورات الإختلاف، الجزائر، ٢٠١١، ص١٧١.

جهة، وارتفاع مستويات العنف داخل الدول وانتهاكات حقوق الإنسان والتدهور البيئي المتزايد من جهة أخرى.[١]

الفرع الأول: رؤية مدرسة فرانكفورت للمواطنة العالمية:

يهتم مفكري مدرسة فرانكفورت بمفهوم المواطنة العالمية، ويجدونه طريقة فعالة لحل المشاكل العالمية الجديدة، وذلك من خلال رؤيتهم للعالم الجديد الذي يتسم بأنه أكثر ترابطاً وتماسكاً مع بعضها. ويرون بأن المشاكل الجديدة أصبحت عالمية الطابع، ومن الضروري أن يقدم حلول عالمية لها، وذلك تحتاج إلى توحيد القدرات والإمكانات لمواجهتها، ولا يمكن مواجهة هذه المشاكل إلا من خلال جهد عالمي.

يفضل (لينكلاتر) مجتمعاً بشرياً، لذا يريد بناء أنماط جديدة من العلاقات السياسية الدولية بإمكانها أن تضم الناس جميعاً على قاعدة المساواة ويكمن الهدف المعياري للنظرية النقدية بالنسبة إليه في تسهيل توسع الجماعة الأخلاقية والسياسية لتطال الشؤون الدولية. وتوفر النظرية النقدية التي تشدد على التواصل العقلاني طريقة لدعم نزعة كونية متسامحة وتضمينه من دون أن ننكر التنوع والإختلاف الثقافيين أو نقضي عليهما.[٢]

يهدف (لينكلاتر) إلى إسترجاع المنحى الشمولي للنظرية السياسية المتضمنة في أعمال (كانط). وهذا سيهيء المسرح لإجراء تحول في الوعي البشري، ويشجع الناس على التفكير بشكل أكثر رحمة بشأن إلتزامهم إزاء "الغرباء"، ففي تقليد (كانط) يستبدل "البشر" بـ"المواطنين" بوصفهم مواضيع مناسبة للإهتمام الأخلاقي، وتستبدل صورة النظام الدولي بوصفها مجالاً للتكرار والإعادة بسرد تقدمي للتطور التاريخي.[٣]

---

(1) Andrew Linklater, Op. Cit. P.112.

(٢) مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص٤٤٠.

(٣) مارتن غريفيش، خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨، ص٢٣٩.

وهذا التحول في حال نجاحه سيشارك في ولادة عالم جديد وأقرب لتحقيق العدالة والتعامل الأخلاقي، وفي ضوء ما تقدم يمكن القول، بأن محاولة (لينكلاتر) في هذا المجال هي إيجاد فضاء أوسع للعلاقات بين المجتمعات والدول، وتجاوز الحدود الإقليمية والقومية. وهذه الفكرة تستند على الوعي البشري والنمط العقلاني والإلتزام الأخلاقي لدى المواطنين وشعورهم تجاه الآخرين.

ومن جهة أخرى نجد أن مفهوم المواطنة العالمية لها مكانة بارزة في فكر (هابرماس)، فهو يقترح التفكير في نظام قانوني كوسموبوليتي على صعيد العلاقات الخارجية بين الدول، واحترام حقوق الإنسان. وبإعادة صياغة الأطروحة الكانطية حول السلام الدائم يقرر (هابرماس) أن هذا المشروع لا يمكن أن يتأسس في ظل سيادة الدول، وإنه يجب على العكس من ذلك أن يقوم فوق هذه السيادة باعتباره هيئة ذات سلطة على مختلف الحكومات الوطنية.(١)

يؤكد (هابرماس) على التواصل والعقل التواصلي في تحقيق الحاجات الإنسانية، ويقول إنه يمكن للمجتمع أن يسعى تدريجياً إلى تحقيق هذه الطاقات، وهذا هدف يعُده هو شخصياً هدفاً عالمياً ومرغوباً فيه. ويؤمن (هابرماس) بالتطور الإجتماعي والتقدم الأخلاقي عبر تعلم استخدام مبادئ أخلاقية عالمية لحل المطالب المتضاربة حول تنظيم الحياة الإجتماعية والسياسية.(٢)

يتضح من خلال ذلك، أن الكوسموبوليتية في نظر (هابرماس) تتشكل من خلال تجاوز الحكومات المحلية والدولة القومية والوصول إلى تكوين مجتمع عالمي شامل، وذلك من خلال التواصل المستمر بين المواطنين والمجتمعات. وهذا النظام الكوسموبوليتي يتشكل على أساس قانوني وأخلاقي يجبر الدول على الإلتزام باحترام حقوق الإنسان على المستوى الدولي والمحلي.

---

(١) عبد العزيز ركح، مصدر سابق، ص١٧٤.
(٢) مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص٤٤١.

يرى (بيك) إن المشروع الكوسموبوليتي يحتاج إلى هندسة عابرة للدول، ولعمل سياسي مبني بالضرورة على رؤية شاملة لإتفاق جديد، تتضمن تلك الرؤية محاكم عابرة للدول لديها إمكانية فرض عقوبات، وأحزاب جديدة عابرة للدول، أي أحزاب لمواطني العالم، وتطرح الآراء العامة في المعترك السياسي فيما وراء حدود للدول القومية، أي بطريقة عابرة للكون، أي طرح مواضيع كوسموبوليتية ومعالجتها ضمن السياقات القومية. يمكن أن يكون من الملائم فعلياً الكلام عن "مجموعة دولية" أو عن "رأي عام عالمي" وستسمع هذه الطريقة في مواجهة هذه الأمور ربما الدفاع أيضاً بفعالية من الحقوق المدنية وحقوق الإنسان على الصعيد العابر للكون، وفي نفس الوقت داخل المعتركات السياسية للدول القومية. ويرى أن على هذه المؤسسات الكوسموبوليتية أن تستمد ماهيتها السياسية من الحقوق المدنية الجديدة، المرنة والعابرة للكون.[١]

من هنا نجد أن (بيك) يفضل العمل المؤسساتي على المستوى العالمي، من خلال سلطة عليا لها قوة فرض العقوبات على المخالفين للقانون، وأيضاً تشكيل الأحزاب السياسية الواعية بالمشاكل الإنسانية العالمية التي تتجاوز الحدود القومية. ومن خلال ذلك يتشكل رأي عام عالمي يتكون من آراء موجودة في المجتمعات الإنسانية، ويستمد قوته من الحقوق المدنية والشعور بحقوق الإنسان وأنسنة العالم.

ويؤكد (بيك) على أن المواطن العالمي يعيش في وطن مزدوج، ويعرف ولائين: هو مواطن العالم ومواطن المدينة–الدولة في نفس الوقت. فهوية المواطن العالمي لا تشوه الهوية الوطنية والمحلية كما تزعم الرؤية القومية، بل على العكس: هي من تجعلها ممكنة. فمن خلال الحس المشترك للمواطن العالمي، يفهم الإمكانية الثقافية والسياسية لاختبار العيش بأسلوب واضح لهويات عديدة وولاءات عديدة متناقضة ظاهرياً، ودون أن يكون ذلك في الوقت نفسه بالضرورة محسوساً كالتناقض بالنسبة للتفكير الخاص أو في نظر الآخرين. ويتحدث عن الولايات المتحدة الأمريكية كمثال

---

[١] أولريش بيك، هذا العالم الجديد: رؤية مجتمع المواطنة العالمية، ترجمة: د. أبوالعيد دودو، منشورات الجمل، كولوميا/ ألمانيا، ٢٠٠١، ص٥١١.

(أمة من أمم)، حيث من البديهي أن لكل فرد داخلها، أن يعرف نفسه كأميركي من جهة وأفريقي، وإيرلندي، وإسباني، وياباني في الوقت نفسه.(١)

وفي ظل الديمقراطيات الأوروبية الحديثة، توجد إمكانية الحديث عن المواطنة العالمية، ويأتي الإتحاد الاوروبي مثالاً بارزاً على إمكانية الشعور بالمواطنة فوق القومية، التي تتجاوز الحدود الوطنية الضيقة. ويشعر المواطن الاوروبي بأنه مواطن عالمي لا يحصر نفسه في إطار دولة معينة أو إقليم معين، فعلى الرغم من دولته ينتمى إلى عالم أشمل وأوسع.(٢)

يؤكد (بيك) على المواطنة العالمية، من خلال الديمقراطيات الحديثة كأفاق جديدة لتكوين الحس المشترك من أجل مواجهة المشاكل العالمية الجديدة. ويتحدث عن ثنائية المواطنة المحلية والعالمية وانسجامهما معاً، ويؤكد على دور الفضيلة والأخلاق لدى المواطنين في تشكيل هذا الرأي، وتفضيل المصالح العالمية والإمتيازات العامة على المصالح المحلية والإمتيازات الخاصة.

الفرع الثاني: رؤية مدرسة فرانفكورت للمجتمع المدني العالمي:

إن المجتمع المدني العالمي هو ذلك القطاع من المجتمع المدني المحلي الذي يتسم بالفعل الإرادي الحر الطوعي وهو منظم ويعمل بالإذعان لقواعد مؤسسية حدث تراضٍ حولها وهو يتبنى ثقافة مدنية تحترم الخلاف والإختلاف والتنوع ويحترم الحقوق الأساسية للإنسان، وهو أيضاً ذلك القطاع من المؤسسات المدنية القومية التي يتجاوز نشاطها وعملها الحدود السياسية أو الجغرافية ويتوجه نحو التضامن والتشابك مع مؤسسات مدنية أخرى خارج الحدود، ليدافع عن قضايا لها سمة عالمية أو يدافع عن مصالح فئات مهمشة، أو مصالحه الخاصة منطلقاً من مبادئ وآليات تتوافق حولها كل الأطراف الدولية.(٣)

---

(١) أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في العصر العولمة، مصدر سابق، ص١١٦-١١٧.

(٢) أولريش بيك، ماهي العولمة، مصدر سابق، ص١١٦-١١٧.

(٣) كرازدي إسماعيل، العولمة والحكم: نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الخضر- باتنة- ، الجزائر، ٢٠١١- ٢٠١٢، موقع: (theses.univ-batna.dz/index)، ص١٦٠.

تركز (ماري كلارك، Marie Clark) على بعد آخر للمجتمع المدني العالمي وتعرفه بأنه خليط متنوع من الأفراد والمؤسسات وشبكات الأفراد غير الرسمية والتي تعمل على المستوى العالمي بما يجعلها تمثل تحولاً أو نقله نوعية للعلاقات البيئية وتحالفات الهويات الإنسانية المتعددة الجوانب.[١] بينما تعرف (مدرسة لندن للإقتصاد والعلوم السياسية، LSE) المجتمع المدني العالمي على أنها "مجال صاعد من الأفكار، القيم، المؤسسات، المنظمات، الشبكات، والأفراد الذين يحتلون مكاناً بين حدود العائلات والدولة والسوق ويتفاعلون في ما بعد حدود المجتمعات، والحكومات والإقتصاديات الوطنية".[٢]

يفسر الماركسيون الجدد واليسار الجديد بصورة عامة منطق النضال ضد العولمة باعتباره شكلاً خاصاً من النضال الطبقي ضد الرأسمالية المعولمة، وبهذا المعنى فالمجتمع المدني العالمي هو نوع من "التحالف الطبيعي الأممي" ضد الرأسمالية العالمية.[٣] وتنتهج النظرية النقدية نهجاً مماثلاً عندما تركز على كل الأمثلة الرئيسية للقوة والسيطرة بدلاً من التركيز على نظام بين الدول. وهذا ما يجعلها مناسبة على نحو خاص للسياسة الدولية المعاصرة، لأنها لا تتعامل مع الدولة على أنها العنصر الفاعل "الطبيعي" بل إنها تهتم بملامح السيطرة كافة في عالم تحكمه العولمة.[٤]

فلو نظرنا إلى (روبرت كوكس) كأحد أنصار النظرية النقدية، على سبيل المثال، سنجد أنه يأخذ في هذا الصدد موقفاً مناهظاً للعولمة وينظر إلى العولمة على أنها تعبر عن سيطرة وهيمنة الرأسمالية على العالم، ويشير إلى العملية التي تصبح من خلالها المؤسسات والسياسات والممارسات الوطنية متكيفة مع هياكل

---

(١) نقلاً عن: زبير رسول أحمد، مصدر سابق، ص١٧٩.
(٢) د. أنور محمد فرج محمود، المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية والشرعية، مجلة (المستنصرية للدراسات العربية والدولية)، العدد (٣٧)، جامعة المستنصرية، بغداد، ص٢٤٠.
(٣) زبير رسول أحمد، مصدر سابق، ص١٧٩.
(٤) جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤، ص٣٧٩.

وديناميات اقتصاد عالمي للإنتاج الرأسمالي تتميز بإعادة هيكلة للعلاقة بين الدولة والإقتصاد العالمي والحل الوسط الوطني- الدولي لصالح المؤسسات عبر الوطنية وشبكات القوة التي تسيطر على الاقتصاد العالمي الراهن. ويجادل بأنه يجب على الحركة العمالية أن تتأهب على الصعيد العالمي وأن تتبنى تحالفات وائتلافات مع مختلف الحركات الاجتماعية الجديدة.[١]

وفي نظر (هابرماس) إن مهام المجتمع المدني هو حماية (العالم المعيش)، عندما يتم في داخل المجتمع المدني الصراع من أجل حماية (العالم المعيش) ضد الدولة والسوق في المجال العام، ولما كان هذا الأخير مفتوحاً أو بالأحرى مرغماً على الإنفتاح على الآفاق العالمية، فإنه يجب أن تستمر فيه الحركية التي كانت في الإطار المحلي نفسها على المستوى العالمي مع فارق جوهري هو أن المجتمع المدني العالمي يتكون من منظمات غير حكومية تسعى للتعبير عن إرادة سياسية خارج دائرة الدولة. ويعلق (هابرماس) على هذا المجتمع المدني العالمي كل الآمال في الإنتقال نحو قانون كوسموبوليتي.[٢]

في ضوء ما سبق يمكن القول، بأن على الرغم من الرؤية المتشائمة للجيل الأول لمدرسة فرانكفورت تجاه المجتمع المدني على أنه خاضع للهيمنة الرأسمالية، ينظر (هابرماس) إلى المجتمع المدني المحلي والعالمي كعامل أساسي للدفاع عن العالم المعيش، أي حياة المواطنين في المجتمع أزاء سيطرة الرأسمال والدولة. ويربط (هابرماس) رؤيته للمجتمع المدني بالمجال العمومي، أي المجال الذي يتم فيه صراع المجتمع المدني ضد الدولة، وفي حالة تجاوز الرأسمالية إلى المجال العالمي، على الحركات الإجتماعية أن توحد قدرتها لتشمل المجال العالمي لمجابهة الرأسمالية العالمية.

ويتحدث (أولريش بيك) -كممثل للجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت- عن المجتمع المدني العالمي، كما تحدث (هابرماس) قبله، لكن (بيك) يركز عليه بصورة

---

[١] مارتن غريفيش، خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص٢٣٣- ٢٣٥.
[٢] عبدالعزيز ركح، مصدر سابق، ص١٨٠.

أكبر وأشمل، وذلك من خلال تركيزه على ظاهرة العولمة التي يشهدها المجتمع المعاصر، والتي من خلالها أصبح كل مجتمع محلي جزء من المجتمع العالمي، ولا يمكن لأي مجتمع أن يعيش منعزلاً عن باقي المجتمعات الأخرى، ويتسم هذا المجتمع بالمخاطر والمشاكل عالمية الطابع، يقول (بيك): "نحن نعيش في عالم، تميزه الإضطرابات والأخطار والأزمات الخطيرة المتزايدة".(١)

وهذا يعني أن المجتمع العالمي، هو المجتمع الذي يتجاوز حدود المجتمعات الداخلية. ولا يتضمن هذا المجتمع ثقافة معينة، بل يتكون من ثقافات متعددة ويتسم بالتعددية. والمجتمع في رأيه حقيقة تأريخية ولا يستطيع أحد أن يغيره أو يوقفه. وفي ظل العولمة وسيطرة نظام عالمي شامل على حياة المجتمعات الإنسانية، سيكون المجتمع المدني العالمي سلاحاً للدفاع عن الحياة الإنسانية في أنحاء عالم.

ويقدم (بيك) رؤية نقدية للمجتمع العالمي المعاصر، ويصفه بأنه المجتمع الذي يسيطر عليه أصحاب رؤس الأموال الكبيرة، وأصبح المجتمع بذلك خاضعاً لسيطرة الرأسمالية. ويميز بين نمطين من السلطة المضادة ضد الرأسمالية في كلا المجتمعين المدنيين (الداخلي والعالمي)، ويرى بأن الصراع في المجتمع المدني الداخلي القديم كان على نمط جدل السيد والعبد، والسلطة المضادة للعبد –العمال– تتحصل بفعل قدرته على حرمان السيد من قوة العمل، والنقطة الحساسة في السلطة المضادة تكمن في الأضراب المنظم "العمال يتوقفون عن العمل". ولكن يختلف الأمر بالنسبة للسلطة المضادة في المجتمع المدني العالمي، التي تستند إلى صورة المستهلك السياسي، يجد المستهلك موقفه ما وراء جدل السيد والعبد، وتقوم السلطة المضادة على كونه قادراً في كل لحظة ومكان على رفضه أن يشترى.(٢)

وبذلك يركز (بيك) في دراسة المجتمع المدني على بعده الإقتصادي ويرى أن الصراع في المجتمع هو صراع بين سلطة رأس المال التي تحاول أن تسيطر على المجتمع من جهة، والسلطة المضادة من جهة أخرى والتي تكمن في قدرة

(١) أولريش بيك، ماهي العولمة، مصدر سابق، ص٥.
(٢) أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، مصدر سابق، ص٤٤-٤٦.

المستهلكين على شراء الأشياء، وإن قدرتهم الإعتراضية تكمن في إمتناعهم عن الشراء، وبهذا يضعون حداً لسلطة رأس المال.

ويرى (بيك) أن (سلاح عدم الشراء) لا يمكن وضع حد له، لا في المكان ولا في الزمان ولا في تنوع المنتوجات التي يمكن أن يطالها، لقوة هذا السلاح علاقة ببعض الشروط: فمن الضروري توفر حد أدنى من الأموال، أو لابد أيضاً من توفر منتوجات كافية وخدمات يستطيع المستهلك أن يختار بينها، وفي نظره ليس لمصالح رأس المال أية إستراتيجية قادرة على مواجهة هذه السلطة المضادة المتنامية عند المستهلكين، فحتى المجموعات الصناعية العالمية الشديدة القوة لا تستطيع أن تستغني عن المستهلكين، وتكمن قوتهم في كونهم ليسوا أعضاء في أي تنظيم خلافاً للعمال، ولا هم يريدون ذلك أيضاً.[١]

وبهذا يصبح المستهلكون السلاح القوي ضد سلطة رأس المال، ولأنهم ليسوا منظمين في أي جماعية أو تنظيم لا يمكن السيطرة عليهم من قبل أصحاب رأس المال بسهولة، وأن قدرتهم على عدم الشراء تضع حداً لمصالح رأس المال.

وبجانب قوة المستهلكين، يشير (بيك) إلى حركات أخرى للمجتمع المدني الشامل مثل المحامون، المبدعون وقضاة القيم والمعايير الشاملة. وهم يؤثرون على الرأي العام العالمي تجاه القضايا المتعلقة بالحياة الإجتماعية والمخاطر البيئية، وأيضاً لهم دور في توعية المواطنين ومساعدتهم على فهم المشاكل العالمية. ويؤكد أيضاً على دور حركات المجتمع المدني ضد ما يسميه سيادة الدولة أو سيادة المجموعات الصناعية الكبرى، فيما يتعلق بالمسائل الأساسية المؤثرة على الإنسانية، مثل: تردي البيئة، مخاطر مرتبطة بالصناعة والإقتصاد العالمي، حقوق الإنسان، الحقوق المدنية، الفقر على المستوى الشامل.[٢]

يفرق (بيك) بين المجتمع المدني العالمي والدولة القومية، ويرى أن هدف أي مجتمع مدني متعولم هو إيجاد رابطة بين المجتمع المدني والدولة، وهذا يعني خلق

---

(١) المصدرنفسه، ص٤٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٥٥٥، ٥٦٠.

ما أطلق عليه (شكلاً لا قومياً للحكم). فأشكال التحالفات التي تقوم عليها الدولة الليبرالية الجديدة تستغل الدولة لكي تضفي المثالية والشرعية على مصالح أصحاب رأس المال. بينما نجد أن أجندة المجتمع المدني محاطة بهالة من حقوق الإنسان، والعدالة العالمية، والكفاح من أجل قصة عظيمة جديدة من العولمة الديمقراطية الراديكالية.[١]

ويشير أيضاً إلى دور المنظمات غير الحكومية في كشف الأحداث التي تشكل خطراً على المجتمع العالمي، والتي تحاول الدول والمجموعة الصناعية الكبرى تغطيتها، ويستغلون الإعلام في ذلك، يقول (بيك): "الدول والمجموعات الصناعية الكبرى تحافظ على علاقات إستراتيجية مع الحقيقة، بمعنى أنها تخفي الأحداث التي تطرح لهم المشاكل وينشرون تلك التي ينتظرون منها منافع إستراتيجية".[٢]

إن المنظمات غير الحكومية في نظر (بيك) تحتكر مكاناً بارزاً في حركات المجتمع المدني العالمي ضد الدولة والمجموعات الصناعية الكبرى، وذلك من خلال نشر وبيان الأحداث الخطيرة التي تشكل خطراً على المجتمع الإنساني والحياة الإنسانية في كل أنحاء العالم، بغية تكوين رأي عام عالمي تجاه: المشاكل البيئية، وحقوق الإنسان، والخطر النووي، والقضايا المتعلقة بالمجتمع الإنساني.

في ضوء كل ماسبق يمكن القول، بأن المجتمع المدني العالمي في النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت يعد سلاحاً قوياً للدفاع عن مواطني العالم ضد سيطرة الرأسمالية العالمية التي تهيمن على الحياة السياسية والإقتصادية لكافة دول العالم. وتذهب النظرية النقدية إلى أن العولمة ساعدت في تحقيق ذلك، وبذلك من الضروري أن تخلق نوع من مقاومة أو سلطة مضادة تجاه هذه السيطرة، ومن هنا على كل المجتمعات في العالم أن توحد قوتها وقدراتها من أجل تحقيق ذلك، وبذلك يكون المجتمع المدني العالمي نتيجة هذا الإئتلاف والإتحاد العالمي.

---

[١] أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، مصدر سابق، ص١٣٠-١٣١.

[٢] المصدر نفسه، ص٥٦٣.

الخاتمة والاستنتاجات

١. ظهرت النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت في مجال العلاقات الدولية كحاجة ضرورية لنقد النظريات التقليدية والنظرية الوضعية التجريبية التي تركز على الوصف والفهم دون القدرة على النقد. وتركز النظرية النقدية على الأبعاد الثقافية والفلسفية والأخلاقية في مجال العلاقات الدولية، وتؤكد على العلاقات المبنية على الحوار والمناقشات والتشاور وتنتقد العلاقة المبنية على القوة والقسر. وترى بأن العلاقات بين الدول تقع تحت هيمنة الرأسمالية، وتدعو إلى التحرر من الرأسمالية وإنشاء علاقات جديدة مبينة على المساواة بين الدول والكيانات الدولية.

٢. قدمت النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت ممثله بـ(كين بوث) المنظر الأساسي للنظرية الأمنية النقدية رؤية مغايرة لما قدمت من النظرية الواقعية والليبرالية للدراسات الأمنية، فهى ترى أن موضوع الأمن لا يتعلق فقط بالدولة القومية، بل يعتمد على الأوضاع الداخلية للدول أيضاً، ولا يقتصر الأمن على الأمن العسكري أو معضلة إستخدام القوة العسكرية فقط، بل تركز على مواضيع أخرى تؤثر على الأمن الدولي كالأمن البيئي والهوية والتخلف والفقر. وتهتم بموضوع التحرر والإنعتاق وذلك بالرجوع إلى التقاليد الأولية لمدرسة فرانكفورت.

٣. إن رؤية مدرسة فرانكفوت تجاه المجتمع العالمي المعاصر رؤية تشاؤمية، فمثلاً يرى (أولريش بيك) ممثل الجيل الثالث للمدرسة أن المجتمع العالمي المعاصر هو مجتمع مخاطر عالمي، وذلك نتيجة للتطورات التي شهدها الانسانية في عصر العولمة، وتهديد هذه التطورات لحياة الإنسان على الكرة الأرضية بأكملها. ويؤكد على الأبعاد البيئية والإجتماعية والثقافية للعولمة التي تمثل هيمنة وسيطرة المجتمع الرأسمالي على العالم، من خلال الشركات التجارية العالمية.

٤. تحتل فكرة المواطنة العالمية مكاناً بارزاً في النظرية النقدية، وهذه الفكرة تستند إلى الوعي البشري والنمط العقلاني والإلتزام الاخلاقي لدى المواطنين وشعورهم تجاه الآخرين. وتكون فكرة التواصل لدى (هابرماس) بين المواطنين في كافة أنحاء العالم على أساس قانوني وأخلاقي سبلاً لإجبار الدول على الإلتزام باحترام حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

٥. تنظر النظرية النقدية للمجتمع المدني العالمي على أنها أمر ضروري لمواجهة السيطرة الرأسمالية وهيمنة العولمة، وذلك من خلال توحيد الحركات العالمية وتجميع الحركات الإجتماعية المحلية، وذلك بالإعتماد على فكرة مفادها أن المشاكل الإنسانية اليوم عالمية الطابع، وبناءً على ذلك يمكن فقط مواجهته على الصعيد العالمي. ويرى (هابرماس) في المجتمع المدني المفتاح الأساسي للإصلاح المؤسساتي للنظام الدولي.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية:

أ. **الكتب:**

١. أنطوني غيدنس، علم الإجتماع، ترجمة وتقديم: د. فايز الصُياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٥.
٢. د. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧.
٣. أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة: د. جورج كتورة و د.إلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠١٠.
٤. أولريش بيك، ماهي العولمة، ترجمة: د. أبو العيد دودو، ط/٢، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٢.
٥. أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود، ترجمة: علا عادل، هند إبراهيم، بسنت حسن، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.
٦. أولريش بيك، هذا العالم الجديد: رؤية مجتمع المواطنة العالمية، ترجمة: د. أبوالعيد دودو، منشورات الجمل، كولوميا/ ألمانيا، ٢٠٠١.
٧. جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤.
٨. خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد (١١) سبتمبر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، متوفر على موقع: (theses.univ-batna.dz/index).
٩. زبير رسول أحمد، المجتمع المدني والدولة إشكالية العلاقة: العراق كحالة للدراسة، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠١٠.
١٠. عبد العزيز ركح، مابعد الدولة- الأمة عند يورغن هابرماس، منشورات الإختلاف، الجزائر، ٢٠١١.

١١. فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، ٢٠١٠.
١٢. قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة لتطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر/ ٣، ٢٠١٠، متوفر على موقع: (http://biblio.univ-alger.dz).
١٣. كرازدي إسماعيل، العولمة والحكم: نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الخضر- باتنة- ، الجزائر، ٢٠١١- ٢٠١٢، متوفر على موقع: (theses.univ-batna.dz/index).
١٤. مارتن غريفيش، خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨.
١٥. مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨.
١٦. د. محمد عبدالقادر حاتم، العولمة: مالها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

ب. **البحوث**:

١٧. د. أنور محمد فرج محمود، المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية والشرعية، مجلة (المستنصرية للدراسات العربية والدولية)، العدد (٣٧)، جامعة المستنصرية، بغداد.
١٨. تاكايوكي يامامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: عادل زقاغ، متاح على موقع (عادل زقاغ) وعلى الرابط الالكتروني:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

ثانياً: المصادر الإنجليزية:

19. Anthony Leysens, The Critical Theory of Robert W. Cox: Fugilive or Curu?, Palgrave Macsmillan, New York, 2008.
20. Chamsy el-Qjeili and Patrick Hayden, Critical Theory of Globalization, Palgrave Macmillan, New York, 2006.
21. Keith Krause and Michael C. Williams, Critical Security Studies, USL press and Taylor and Francis e-Library, 2002.
22. Richard Develak, Anthony Burke, Jim George, An Introduction to International Relations: Australian Perspectives, Cambridge University Press, New York, 2007.
23. Stephen Gill, Globalization, Market Civilization and Disciplinary Neoliberalism, In: Steven C. Roach (Editor), Critical Theory and International Relations, Routledge, New York, 2008.
24. Stive Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, International Theory: Positivism and beyond, Cambridge University press, New York, 1996.

الملخص

تعد مدرسة فرانكفورت مدرسة فكرية فلسفية اهتمت بقضايا الإنسان المعاصر من النواحي النفسية والإجتماعية والسياسية طوال القرن العشرين، ويتوزع روادها على ثلاثة أجيال من الباحثين والمفكرين عرفوا بتقديم الرؤية النقدية الحاذقة ومحاولة تقديم رؤية بديلة لنمط الحياة الإستهلاكية والنظام الرأسمالي.

تتركز مساهمة مدرسة فرانكفورت في حقل العلاقات الدولية من خلال الجيل الثالث لروادها وبشكل خاص مؤسسي النظرية النقدية ورؤيتهم حول القضايا الأمنية في العلاقات الدولية، مثل (كين بوث)، والباحثين الذين ركزوا على تقديم رؤية نقدية لظاهرة العولمة ومجتمع المخاطر العالمي والقضايا المتعلقة بالمواطنة العالمية والمجتمع المدني العالمي، مثل (أولريش بيك). وتتلخص رؤيتها في أن النظام الرأسمالي يهيمن على العلاقات الدولية المعاصرة، وتدعو إلى الإنعتاق وإنشاء علاقات جديدة مبينة على المساواة بين الكيانات الدولية.

Abstract

The Frankfurt School as a philosophical school of thought focused on contemporary humanitarian issues of psychological, social, and political aspects throughout the twentieth century, it consists of three generations of scholars and intellectuals who criticized the consumer lifestyle of the capitalist system.

The contributions of the Frankfurt School are concentrated in the field of international relations through it’s third generation of researchers in particular through the critical theory and (Ken Booth) perspectives about security issues in international relations, and other researchers like (Ulrich Beck) who have focused on providing a critical view of the phenomenon of globalization and the global community risks and issues related to global citizenship and global civil society. Their perspective is that the capitalist system has dominated the contemporary international relations, and calls for the Emancipation and the establishment of new relationships based on equality between international actors.